

The Impact of the Rise of Chinese Power on the Change in Japanese Foreign Policy

Ghazlan Mahmoud Abdel-Aziz*

Political Science Department, October 6 University, 6th October City, Arab Republic of Egypt

Received: 29/1/2024
Revised: 16/4/2024
Accepted: 16/5/2024
Published online: 10/3/2025

* Corresponding author:
ghzlan_eco@o6u.edu.eg

Citation: Abdel-Aziz, G. M. (2025).
The Impact of the Rise of Chinese
Power on the Change in Japanese
Foreign Policy. *Dirasat: Human and
Social Sciences*, 52(4), 6752.
<https://doi.org/10.35516/hum.v52i4.6752>

Abstract

Objectives; This study aims to examine the potential shift of Japan's foreign policy, utilizing a more balanced strategy towards China's rise to power. It investigates a number of hypotheses inscribing state behavior towards rising powers as stipulated in international relations theories including realism, structural-liberalism, offensive realism, defensive realism, and neo-classical realism. The study analyzes Japan's foreign policy towards China's rise to power and the factors contributing to the critical change in Japan's defense policy.

Methodology; The study employs David Easton's political system theory, Preacher's model of foreign policy and the national interest approach as it relevant to power politics.

Results; The findings suggest a notable shift in Japan's strategy towards China's rise to power, adopting active balancing through active diplomatic encirclement.

Conclusion; The study concludes that changes in the regional and international order have influenced Japan's foreign policy towards China, transitioning from hedging to active balancing.

Keywords: China's Rise to Power, Japanese Foreign Policy, Active Balancing, Hedging

أثر صعود القوة الصينية على التغير في السياسة الخارجية اليابانية

غزلان محمود عبد العزيز*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 6 أكتوبر، مدينة 6 أكتوبر، جمهورية مصر العربية

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى احتمالية تحول السياسة الخارجية اليابانية إلى سياسة أكثر توازناً تجاه صعود القوة الصينية، ذلك من خلال اختبار مقولات وافتراضات عدد من نظريات العلاقات الدولية المفسرة لسلوك الدول تجاه القوى الصاعدة. هذه النظريات هي: النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية-البنائية، الواقعية الهجومية، الواقعية الدفاعية، والواقعية الكلاسيكية الجديدة. كما تهدف إلى تحليل السياسة الخارجية التي تنتهجها اليابان تجاه صعود الصين، وأهم العوامل التي ساعدت على التغير الجذري في السياسة الدفاعية اليابانية تجاه هذه القوة الصينية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة اقتراب تحليل النظم لديفيد إيستون، ونموذج بريشر الذي ينطبق على السياسة الخارجية للدول، كما استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية باعتباره مرتبطاً بسياسات القوة.

النتائج: استنتجت الدراسة أن الاستراتيجية اليابانية تجاه صعود الصين تشهد تغيراً كبيراً نحو الأخذ بالتوازن النشط من خلال سياسة التطويق النشط دبلوماسياً.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن التغيرات التي يشهدها النظام الإقليمي لليابان والنظام الدولي أثرت في السياسة الخارجية لليابان تجاه الصين من سياسة التحوط إلى سياسة التوازن النشط.

الكلمات الدالة: الصعود الصيني، السياسة الخارجية اليابانية، التوازن النشط، سياسة التحوط.



© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

مقدمة

اتجهت اليابان مع توقيع اتفاقية السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية وتركزت تحقيق المجال الأمني للولايات المتحدة. وفي إطار التغيرات في الأنظمة الدولية والإقليمية والتي فرضت عددا من التحديات، كان من أبرزها: صعود القوة الصينية، تراجع معدلات النمو الاقتصادي لليابان، التهديدات الأمنية من قبل كوريا الشمالية، هذه التحديات فرضت على طوكيو وضع استراتيجيات جديدة في سياستها الخارجية للتعامل مع هذه التحديات – بصورة عامة- وإزاء صعود القوة الصينية -بصورة خاصة- وما يترتب عليه من تأثير كبير على توازن القوى في منطقة شرقي آسيا، وعلى استراتيجية واشنطن تجاه صعود بكين.

يتزايد اهتمام اليابان الحيوي بهذه التطورات، من خلال قربها الجغرافي من الصين، وترابط المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية؛ ومن خلال موقعها في فترة ما بعد الحرب كقوة مرتبطة بعلاقة تحالف داعمة لاستمرار النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. هذا يترتب عليه أن أية تحولات في الأنظمة الدولية والإقليمية التي تقودها الولايات المتحدة، سيؤثر على ردود الفعل اليابانية. ومن ثم، كلما كان تأثير الصين أكثر راديكالية على النظام الإقليمي، قد يكون رد اليابان أكثر راديكالية بشكل متناسب، كما قد تختار اليابان توجيه ردها عبر تحالفها مع الولايات المتحدة، وهذا قد يعزز الوجود الأمني للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بدلاً من ذلك، إذا كان يُنظر إلى الهيمنة الصينية حقاً على أنها واردة، فقد يُنظر إلى ذلك على أنه يستلزم قيام اليابان بإستراتيجية مضادة للهيمنة، سواء بالاقتران مع الولايات المتحدة أو منفصلة عنها.

وفي هذا الإطار، تقدم الدراسة نظرة على التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية في مواجهة الصعود الصيني، وذلك من خلال تنفيذ الدراسة للطرق المختلفة التي يقدمها منظرو العلاقات الدولية حول الطريقة التي قد تتصرف بها الدول إزاء القوة الصاعدة، من خلال تكييف مفهوم التحولات على التطور الأخير في سياسة طوكيو الخارجية تجاه الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة.

اشكالية وتساؤلات الدراسة

تهتم هذه الدراسة بالبحث في العقيدة الحالية بشأن موقف اليابان المقيد والتحوط تجاه الصين، وما يصاحب ذلك من نزعة لسلوك التوازن الياباني، الأمر الذي يثير اتجاهين رئيسيين: أولاً، تحديد ما إذا كان من المرجح أن تتحرك اليابان نحو التوازن، وتحت أي ظروف ومتى سيكون له آثار سياسية مهمة على الأمن الإقليمي، وتأثير ذلك على العلاقات الأمنية الصينية اليابانية. ثانياً، أثر ذلك على استراتيجية الأمن الأمريكية في المنطقة وتطور نظام الأمن الإقليمي العام. فإن إعادة توجيه اليابان لاستراتيجيتها تجاه الصين واستراتيجية الموازنة المحتملة اللاحقة إنما يثير أسئلة حول درجة توافقها مع استراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية الحالية تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وعليه، فإن الدراسة تتساءل عما إذا كان من الممكن ملاحظة تحول في السياسة الخارجية اليابانية من موقف تحوط مقيد إلى موقف آخر أقرب إلى "التوازن الناعم" و"التوازن الصلب" الأولي تجاه صعود الصين؟ وبشكل أكثر تحديداً، تتساءل الدراسة من خلال إعادة النظر في الكثير من التحليلات النظرية المتعلقة باليابان حتى الآن، وفي ملاحظة صعوبة تحدي الإجماع دون مزيد من الدقة في شرح كيفية حدوث الانحراف عن الوضع الراهن، وما إذا كان يمكن تمييزه بالضبط تحت أي من الظروف، ومتى من المرجح أن تتحول اليابان، أو تتحول بالفعل، نحو التوازن النشط.

وعليه، تتمثل إشكالية الدراسة حول تساؤلات: هل يمكن أن تتغير الإستراتيجية الدولية لليابان بشكل جذري، أم أنها بدأت بالفعل تحولاً جذرياً في الاستجابة لصعود الصين؟ وكيف يمكن لمثل هذا التحول أن يؤثر -على المدى الطويل- على العلاقات الأمنية الصينية اليابانية، والمحاولات التي تقودها الولايات المتحدة "لإعادة توازن" نظام الأمن الإقليمي؟ هل يمكن للحكومات "التنقيحية" اليابانية أن توازن بشكل نشط وعلمي ضد الصين؟ وماهي سمات وملامح التغير في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصعود الصيني؟ كل هذه التساؤلات في الوقت الذي يلاحظ فيه احتفاظ اليابان بمصلحة أساسية في صعود الصين، والاضطرابات المرتبطة المحتملة في النظام الدولي العام والنظام الإقليمي في شرق آسيا، وعلى الأخص، احتمال استبدال القطبية الأحادية للولايات المتحدة بتعددية قطبية جديدة.

أهداف الدراسة

إن أهداف هذه الدراسة تتركز حول:

- 1- الوقوف على مقولات وافتراضات عدد من نظريات العلاقات الدولية وتفسيراتها حول سلوك الدول تجاه القوى الصاعدة.
- 2- التعرف على الحجج الناشئة التي تختبر الإجماع الحالي والانخراط بشكل مباشر في محاولة لتحديد احتمال تحول اليابان إلى التوازن ضد الصين، والعواقب على العلاقات الصينية اليابانية.
- 3- تحليل السياسة الخارجية التي تنتهجها اليابان تجاه صعود القوة الصينية.
- 4- البحث في العوامل التي ساعدت على التغير الجذري في السياسة الدفاعية اليابانية تجاه الصين.

5- استنتاج سمات وملامح التغير في الاستراتيجية اليابانية.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في: أن تنامي الصعود الصيني العالمي كان أحد أهم العوامل التي ساهمت في تغير السياسة الخارجية اليابانية، والتي تغيرت إزاء الصين وتحولت من سياسة التحوط المقيد، إلى سياسة التوازن النشط.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، باعتباره حقلاً معرفياً للدراسات الأكاديمية العربية المتعلقة بالدراسات الآسيوية، ومن ثم فهي محاولة لإثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات. كما تتضح أهمية الدراسة من وقوفها على مدى تأثير البيئة الداخلية لليابان بتغيرات البيئة الخارجية، ومدى انعكاس هذا التأثير في سلوكها السياسي الخارجي تجاه صعود القوة الصينية.

حدود الدراسة

تنطلق حدود الدراسة من خلال الحدود الزمنية المتمثلة في فترة ما بعد الحرب الباردة والتغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية اليابانية تجاه صعود القوة الصينية. أما بالنسبة للحدود المكانية، فهي تلك المتمثلة في النطاق الجغرافي لليابان والصين باعتبارهما في نطاق جغرافي واحد، وأن صعود القوة الصينية سيؤثر على اليابان من خلال قريهما الجغرافي.

منهج الدراسة

لما كان هدف هذه الدراسة هو دراسة التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية تجاه صعود القوة الصينية، فإن الدراسة اعتمدت بالأساس اقتراب تحليل النظم الذي اعتمده ديفيد إيستون في الخمسينيات ونموذج بريشر الذي طبق هذا المنهج على السياسة الخارجية. كما استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية، وهذا المنهج يرتبط أساساً بمنهج القوة الذي يمكن اعتباره حالة خاصة لمنهج المصلحة الوطنية تتحدد فيه المصلحة الوطنية بالسعي نحو ضمان الأمن والاستقرار، وبالتالي يمكن فهم التفاعلات السياسية المختلفة للدولة في إطار علاقاتها مع الآخرين لضمان أمنها واستقرارها وامتلاكها للقوة وهي مرتبطة بفهم وإدراك القيادة والمواطنين لهذه المصلحة، وهو ما ينطبق بصورة واضحة على الموضوع محل الدراسة.

الدراسات السابقة

دراسات باللغة العربية، وتشتمل على:

- دراسة: كعبوش، 2020، سياسة اليابان من الإمبريالية الإقليمية إلى السلام الاستباقي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 1. تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التغير في السلوك الخارجي لليابان من مرحلة إلى أخرى سعياً للعب أدوار قيادية إقليمية ودولياً بالاستناد على قدراتها الذاتية. حيث تضع الدراسة فرضية أساسية تدور حول تحول اليابان من مذهب يوشيدا إلى تبني استراتيجية دول طبيعية تعرف عدداً من التحديات التي يجب على القيادة اليابانية تجاوزها. وقد خلصت الدراسة إلى أن كلا من البيئتين الداخلية والخارجية لليابان كان لهما تأثير كبير على تحول السياسة الخارجية اليابانية من سلوك إقليمي إمبريالي عنيف إلى سلوك تفاعلي حده مبدأ يوشيدا، الذي ترجم من خلال إعادة التأكيد الإقليمي بالتركيز على الأداة الاقتصادية، وصولاً إلى سياسة استباقية تبناها القادة القوميون، بهدف التحول عن سياسة الحياد الإيجابي (التفاعلي)، للسماح لليابان بأن تشارك بفعالية في الشؤون الدولية، والسعي لاستعادة وضعها الطبيعي في المجتمع الدولي؛ انحصرت محاولات التغيير في سياسة اليابان الخارجية في سعي القيادات اليابانية المتعاقبة لموازنة الخصوصية التي أفرزها موقع اليابان الجغرافي، الذي يجمع بين الانتماء الآسيوي والامتداد الباسيفيكي، وهي الثنائية التي تستمر في توجيه سياسة اليابان الخارجية وتحكم مسار علاقاتها الدولية، وستسمح الموازنة بين هذين البعدين في حصول اليابان على المكانة التي تنشدها في المجتمع الدولي.

- دراسة الجميلي، خليل، أهمية منطقة المحيط الهندي والهادئ في التصورات الجيوسياسية للفواعل الإقليمية والدولية: التنافس الصيني-الياباني أنموذجاً، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 62 العدد (1)، شباط 2023. تركز هذه الدراسة على الأهمية الجيوسياسية التي تشكلها منطقة المحيط الهندي والهادئ ضمن التصورات الجيوسياسية للفواعل الدولية والإقليمية، وذلك من خلال استعراض التنافس الاستراتيجي بين الصين واليابان في منطقة المحيط الهندي والهادئ. وتدور إشكالية الدراسة على تساؤل رئيس يتمثل في: ما الذي تشكله منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ وفقاً للتصور الصيني والياباني؟، وماهي طبيعة التنافس الاستراتيجي بين الصين واليابان في منطقة المحيط الهندي والهادئ؟. 1/4 بالنسبة لفرضية

الدراسة فقد تركزت على أنه من ضمن الإجراءات المضادة للطموح الصيني في الهيمنة الإقليمية، قامت اليابان بتبني مبادرة لجعل منطقة المحيط الهندي والهادئ منطقة متعددة الأقطاب تتشارك فيها مع باقي الدول التي تتوافق معها في المصالح والرؤية الجيوسياسية المشتركة. وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لوصف أهمية منطقة المحيط الهندي والهادئ في التفكير الاستراتيجي المعاصر وتحليل التصور الاستراتيجي الخاص بالصين واليابان تجاه المنطقة محل الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن: اليابان تسعى إلى تحجيم طموح الصين في الهيمنة من خلال تنفيذ مبادراتها الخاصة والتي يطلق عليها منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، والتي تتضمن مشاركة إقليمية ودولية نشطة متعددة الأقطاب، حيث أدت هذه التصورات والإجراءات المتضادة بين الصين واليابان إلى وجود حالة من التنافس الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي والهادئ.

- دراسة سمر إبراهيم، تأثير تحالف كواد الرباعي على الصعود الصيني في آسيا، أفاق آسيوية، العدد (12)، 2023. حيث تركز إشكالية الدراسة في تساؤل رئيسي يدور حول: ما هو تأثير تحالف كواد الرباعي على الصعود الصيني في آسيا؟ وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن جهود الترتيب الأمني والاقتصادي لدول تحالف كواد الرباعي، سيدفع بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن تنتهج الصين سياسة نشطة تجاه القارة الأوروبية، وهذا يضع حلف شمال الأطلسي أمام واقع جديد من الممكن أن يختبر من خلاله قدراته وصدقيته في مواجهة التحديات الأمنية - مثل الموقف الصيني من الحرب الروسية الأوكرانية الحالية، كما أن الاجتماعات التي عقدت برعاية أمريكية ومن المقرر أن يعقدها جولات أخرى، تهدف لتطويق الصين اقتصادياً وعزلها عن محيطها وفوق ذلك تحيط بإجراءات بكين للردع النووي وإعادة هيكلة قواتها المسلحة، لأن جيش التحرير شهد تغيراً ملحوظاً في قوام بحريته، وبالتالي يلزمه استراتيجية جديدة تواجه هذا التغير، خاصة بعد توتر العلاقات بين الصين وتايوان وكذلك بين الصين والهند.

دراسات باللغة الإنجليزية

ظهرت العديد من الأدبيات التي تحاول فهم وتفسير الاستراتيجية اليابانية إزاء صعود الصين، ومن بينها: دراسة

Àngels Pelegrín, "Hedging Against China: Japanese Strategy Towards A Rising Power", Asian Security, Volume & Ll. López i Vidal

.14, Issue 2, 2018, p.1-19

وتتمثل الحجة الرئيسية للدراسة في أن اليابان اتبعت "استراتيجية تحوط" إزاء صعود الصين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة (1995-2017)، وأنه يمكن فهم تلك الاستراتيجية بشكل أفضل من خلال تحليل "kuik Cheng Chwee" للتحوط، بدلاً عن التفسيرات البديلة للمفهوم. وقد اتفقت معها دراسة

Hughes, Christopher. H. W. (2016), Japan's 'Resentful Realism' and Balancing China's Rise, The Chinese Journal of International Politics, Volume (9), Issue (2). والتي تؤكد أن الشروط والظروف التي تساعد على سلوك التحوط إنما تتبدل في حالة السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصعود الصيني وتتحول نحو الأخذ بسياسة التفاعل النشط.

أما بالنسبة لدراسة (Yuzhu, 2021)، Hedging Strategy: Concept, Behavior, and Implications for China-ASEAN، (Yuzhu, 2021)، Relations, East Asian Affairs, Vol (1), No (2). تشير إلى أن التحوط هو استراتيجية لنقل المخاطر إلى طرف ثالث ولكنها تفشل في إزالة المخاطر من النظام. ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة في النظام الدولي لا تشترك في نفس الرغبة في المخاطرة. ولذلك، فرغم أن الدول الصغيرة تتبنى استراتيجية التحوط، إلا أنه لا يمكن نقل المخاطر، أي أنه لن يساعد إلا البلدان في الحفاظ على توازن القوى في المنطقة من أجل تقليل المخاطر. وعلى هذا فقد أصبح التحوط بمثابة استراتيجية للمواكبة المؤجلة.

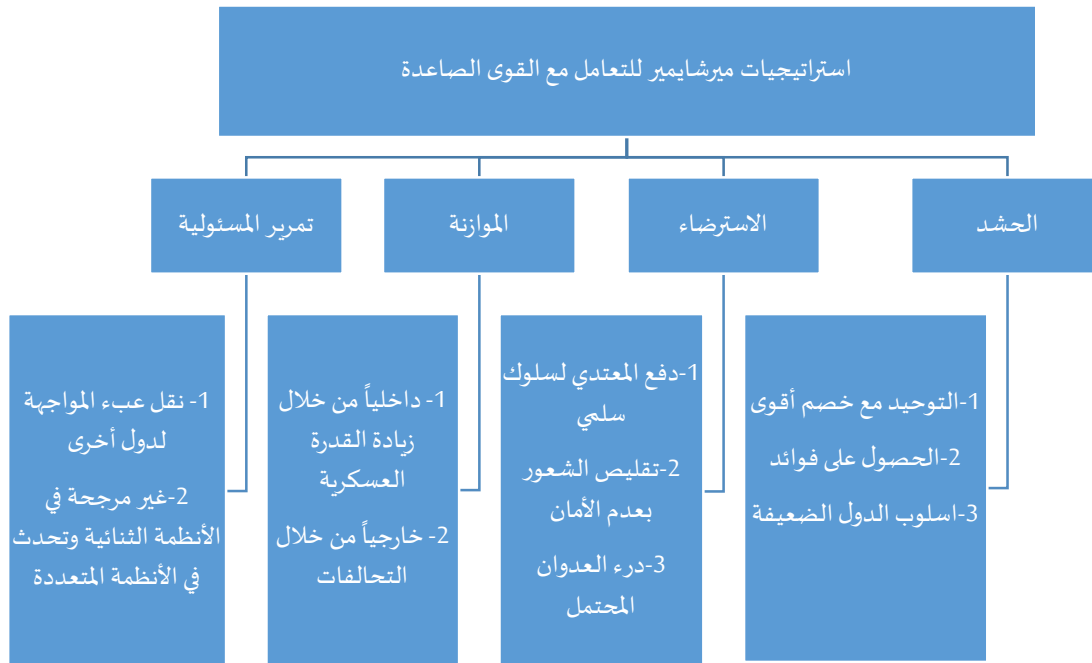
أما بالنسبة لدراسة (Sahashi, 2020)، Japan's strategy amid US-China confrontation, China International Strategy Review, volume (2), pages 232-245. فتتناول التطور التاريخي للعلاقات اليابانية الصينية منذ سبعينيات القرن العشرين. خلال هذه الفترة، توقع اليابان مناورة الصين نحو التكامل مع السياسة العالمية من خلال فن الحكم الاقتصادي مع الحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة. وأثناء المواجهة الحالية بين الولايات المتحدة والصين، تواجه اليابان التحدي المتمثل في الحفاظ على هذا الموقع الاستراتيجي المعقد في المثلث الأمريكي الصيني الياباني. ويتلخص رد فعلها على هذا الواقع الجديد في تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة (بما في ذلك التعاون من أجل الأمن الاقتصادي) وتعزيز الشراكة الدولية لتعزيز النمط المفضل لديها من النظام المؤسسي، في حين تحافظ على الدبلوماسية مع الصين.

أولاً: إطار نظري حول سلوكيات الدول تجاه القوى الصاعدة

في هذا الجزء، تتناول الدراسة تفسير عدد من نظريات العلاقات الدولية لسلوكيات الدول تجاه القوى الصاعدة، حيث توفر نظريات العلاقات الدولية مجموعة من وجهات النظر والنماذج المتنافسة التي تعتبر بشكل عام مختلفة، ومن بين هذه النظريات: النظرية الواقعية لـ "جون ميرشايمر"، الليبرالية- البنائية، الواقعية الهجومية، الواقعية الدفاعية، والواقعية الكلاسيكية الجديدة.

(1) النظرية الواقعية: إن الصوت الرائد للواقعية الهجومية هو صوت "جون ميرشايمر"، الذي يحلل في كتابه "مأساة سياسات القوى العظمى"

كيف تتصرف القوى العظمى ولماذا تقرر خوض الحرب، كما يطرح عددا من الفرضيات الأساسية التي تتمثل في: أن نوايا الدولة يمكن أن تكون حميدة في يوم ما ومعادية في اليوم التالي، وبالتالي لا يمكن لأي دولة أن تكون متأكدة مما إذا كانت دولة أخرى ستبدأ بالعدوان أم لا (Mearsheimer, 2001). وبناء على ذلك، فإن البقاء هو الهدف الأساسي لأي قوة، و"شهوة السلطة" تجعل الدول تتنافس مع بعضها البعض لتعظيم حصتها منها. يرى "والتر" أنه من غير المرجح -إلى حد كبير- أن تتمكن دولة ما من تحقيق الهيمنة العالمية (Waltz, 1993). وبالتالي، فإن العالم محكوم عليه "بالتنافس الدائم بين القوى العظمى". وهناك افتراض إضافي -يطرحه "ميرشايمر"- يتمثل في أن الدول هي جهات فاعلة عقلانية تتصرف في عالم فوضوي، وهي تميل إلى التصرف بشكل استراتيجي عندما يتعلق الأمر بالبقاء، فعندما تكون تكاليف تغيير توازن القوى مرتفعة للغاية، تميل الدول إلى انتظار الوقت حتى تصبح المخاطر أقل خطورة. وفي إطار سعيه للإجابة على السؤال المتعلق بكيفية تفاعل الدول مع القوة الصاعدة، يحدد "ميرشايمر" أربع استراتيجيات محتملة لهذا التفاعل (شكل 1): الحشد، والاسترضاء، والموازنة، وتمرير المسؤولية. تتضمن الاستراتيجية الأولى توحيد القوى مع خصم أكثر قوة على أمل تقاسم بعض الفوائد من القوة الصاعدة. غير أن هذه الاستراتيجية تعتبر استراتيجية الضعفاء. في حالة الاستراتيجية الثانية، الاسترضاء، يدعي "ميرشايمر" أن الدول تختار هذا النهج حتى تتمكن من "دفع المعتدي في اتجاه أكثر سلمية وتحويله إلى قوة الوضع الراهن". مع الأخذ في الاعتبار أن الدول تتفاعل مع القوى المهيمنة عندما تشعر "بالضعف"، وتسعى هذه الإستراتيجية إلى تقليص هذا الشعور بعدم الأمان.



شكل رقم (1) الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى بيانات ميرشايمر 2001

تميل الدول إلى النظر في السيناريو الأسوأ وبالتالي تتبنى استراتيجية متوازنة، والتي يمكن أن تأخذ شكل توازن داخلي أو خارجي. عندما تتوازن الدول داخلياً، فإنها تسعى إلى زيادة قدراتها العسكرية لمواجهة القوة الصاعدة؛ وعندما يفعلون ذلك خارجياً، فإنهم يسعون إلى إقامة تحالفات مع دول أخرى لتحقيق التوازن ضد الدولة المهددة. وأخيراً، تسعى الدول التي تتبنى استراتيجية تمرير المسؤولية إلى نقل عبء ردع أو مهاجمة قوة صاعدة لدول أخرى. ومن المرجح أن تتبنى الدول هذه الإستراتيجية في الأنظمة متعددة الأقطاب ومن غير المرجح أن تفعل ذلك في الأنظمة ثنائية القطب. وعليه، فمن منظور الواقعية الجديدة، يتفق العديد من المحللين على أن اليابان قد فشلت حتى الآن في الرد على الهيكل الدولي المتغير إما بإظهار توازن كبير، أو سلوك غير محتمل في مواجهة صعود الصين. يبدو أن افتقار اليابان الواضح إلى دافع الموازنة يتحدى التنبؤات الواقعية الجديدة التقليدية لسلوك الدولة ويستمر في تحقيق توصيفها على أنها "شذوذ بنيوي" (Waltz, 1993).

(2) النظرية الليبرالية والبنائية: إن الليبراليين والبنائيين -وخلافاً للواقعيين- يعتبرون النظام الدولي محكوماً بمجموعة من القواعد والاتفاقيات. حيث إن غياب حكومة مركزية في النظام الدولي بعيداً عن إعاقه التعاون يعمل على تسهيل الاستقرار. وبالتالي، فإن النظام لا ينشأ من ميزان القوى، بل من مستويات مختلفة من الحكم تتكون من مؤسسات وقوانين واتفاقيات ومعايير وقواعد. ومع ذلك، كيف تتعامل الدول الأضعف مع القوة الصاعدة؟

وفقاً للبراليين، تميل القوى الأضعف إلى التعاون مع الدول الأقوى وتحفيز النوايا الإيجابية من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية وإدراج القوى الصاعدة في المؤسسات الدولية. ويعتقد البنائيون أن الصعود السلمي أمر ممكن، ولكن لا بد أن يكون عملية ذات اتجاهين، حيث تعمل القوة الصاعدة على تكييف نفسها مع قواعد وهياكل المجتمع الدولي. (Buzan, 2010).

هذا، وفي غياب تحليل مقنع للواقعية الجديدة، سقط الكثير من التفسيرات التي تقدمها نظريات العلاقات الدولية لليابان في وجهات النظر البنائية، والتي تؤكد أولوية القواعد والمبادئ المحلية الراسخة المناهضة للعسكرية على الضغوط الهيكلية الدولية، غير أن الصديق والركود في الإستراتيجية الدولية لليابان، لدرجة أن سياستها الأمنية تعتبر أقرب إلى "كائن غير متحرك"، بالنظر إلى هيمنة البنائية ومعاييرها "الإيجابية" لمناهضة العسكرية التي تقدم تقاطعاً مع المبادئ الرئيسية للنتائج على غرار الليبرالية، فقد أكدت أيضاً الاستمرارية في الاستراتيجية الدولية اليابانية، أو "الليبرالية الحذرة"، التي تميزت مرة أخرى بنقص الدافع لمتابعة التوازن (Desch, 1998)، فعلى الرغم من أنها تتمتع بالقدرة على التحول إلى قوة نووية وبوسعها أن تغير عقيدتها العسكرية من "الدفاع الدفاعي" إلى عقيدة "الدفاع الهجومي"، فإنها اختارت عدم تطوير قدراتها الهجومية. (Article 9 from the constitution, Midford, 2002)، فاليابان ليست قوية بالقدر الكافي للتعامل بمفردها مع المشكلة النظامية المتمثلة في الصعود الصيني، ويتعين عليها أن تعتمد على الولايات المتحدة في التعامل معها (Edelstein, 2002).

وأخيراً، إذا اعتبرنا اليابان قوة متوسطة، فإن مثل هذه القوى سوف تكون قادرة على تقليص العضلات الأمنية الإقليمية في ظل صعود النظام متعدد الأقطاب، خاصة إذا كانت هذه القوى المتوسطة لا تتبنى أشكالاً خالصة من التوازن أو التوافق. (Kuik, 2008) بل تعتمد استراتيجية مختلطة. في خضم هذه القبضة البنائية على دراسة التوجهات الدولية والأمنية لليابان، كان أفضل تأثير للواقعية الجديدة ومتغيراتها في النقاش هو تقديم تفسيرات تدعم بشكل أساسي الإجماع على افتقار اليابان للميل إلى الابتعاد عن موقفها الأمني بعد الحرب وتجنب الموازنة النشطة. فقد تم تقييم اليابان على أنها تتبع استراتيجيات مختلفة موجهة نحو "الواقعية" للتفاعل مع صعود الصين. مثل البديل الياباني المحدد لـ "الواقعية الدفاعية"، والذي يرى اليابان تركز على "الدفاع عن الوطن" من خلال الاستحواذ على الأسلحة مع تجنب الأهداف الأمنية الدولية الأوسع نطاقاً خارج أراضيها التي قد تنطوي على التأثير على ميزان القوى. (Lind, 2004).

فقد كان يُنظر إلى اليابان على أنها تتجه نحو استراتيجية "الواقعية المترددة"، مع ميل تدريجي للعمل مع حليفها الولايات المتحدة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة (Green, 1999) وعليه، يمكن القول بأنه من خلال منظور الواقعية، فإن اليابان أكثر استعداداً للتحوط بدلاً من التوازن ضد صعود الصين، أو "المشاركة التعاونية مع التحوط الناعم" (Goh, 2011). أي أن هناك إجماعاً ضمناً بين وجهات النظر المتنازع عليها للواقعية الجديدة والبنائية والليبرالية مفاده أن اليابان كانت وستظل -على الأرجح- مقيدة للغاية في الاستجابة لصعود الصين.

(3) الواقعية الهجومية والتي تقدم فرضية تدور حول أن الدول التي تواجه تغييرات في الهيكل الدولي ستسعى إلى البدء في أسلوب الموازنة لاستعادة التوازن، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فنادراً ما تكون المناورة هي الأسلوب المتبع (Soeya, 2005). ومن منظور الواقعية الهجومية، فإن عوامل وشروط التعجيل بالموازنة هي: المخاوف بشأن التحركات غير المتوقعة في القدرات والمكاسب النسبية، الافتراض بأن الأمن نادراً ما يتحقق، وبالتالي يجب على الدول تعظيم القوة للتغلب على هذه التحديات. هذا، وستسعى الدول إلى تحقيق "توازن قوي" داخلياً من خلال بناء قدراتها العسكرية الوطنية والمستقلة، وخارجياً من خلال تضافر القدرات والتحالف مع الشركاء، حتى لو كان ذلك ينطوي على مخاطر مصاحبة للوقوع في الفخ والتخلي عنهم. وقد أشارت الواقعية الهجومية إلى أن القوى العظمى أو الدول الثانوية قد تسعى لتحقيق "توازن ناعم" ضد القوة المهيمنة أو الصاعدة الحالية، من خلال أجندات مصممة للحليف الدبلوماسي والاقتصادي، وعسكرياً في كثير من الأحيان، لتعقيد ممارستها للهيمنة (March, 2006).

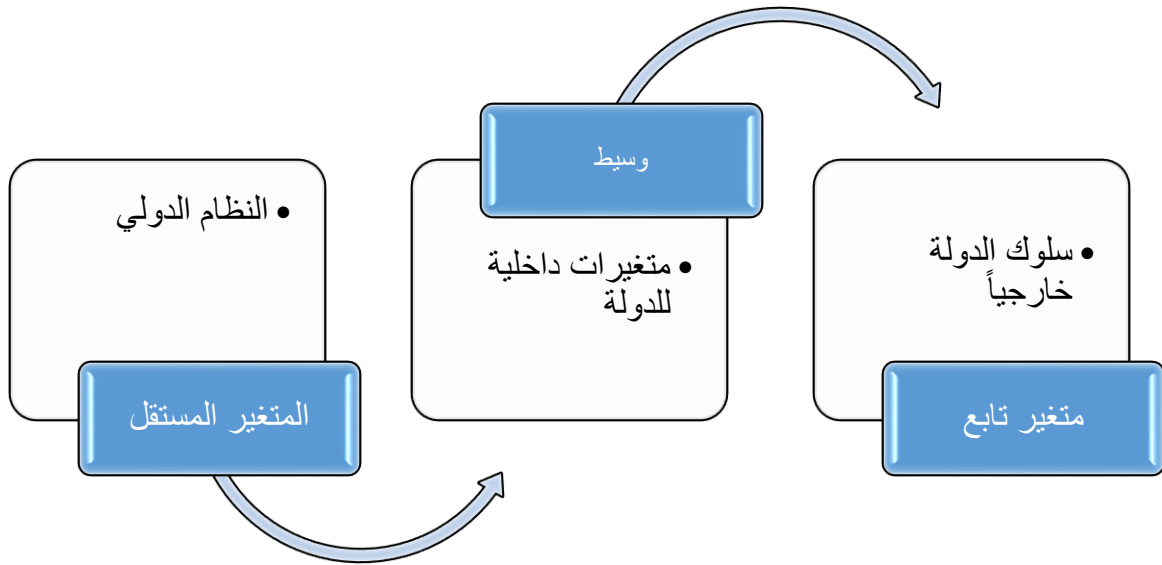
(4) الواقعية الدفاعية، فإذا كانت الواقعية الهجومية تمثل نوع الموازنة التي قد تنجذب إليها الدول في ظل ظروف معينة، فإن الواقعية الدفاعية، باعتبارها متغيراً آخر من الواقعية الجديدة، تشير إلى الظروف البديلة التي قد تكون مناسبة للدول لمتابعة أكثر تحفظاً بدلاً من الموازنة والاستراتيجيات البديلة للتحوط.

تجادل الواقعية الدفاعية بأن الدول تنظر إلى التغييرات في القدرات النسبية على أنها أقل اهتماماً للأمن، وبالتالي قد تقوم بسلوك موازنة أقل راديكالية، بناءً على عدة افتراضات: أولاً عند النظر في الحاجة إلى الموازنة مع القدرات، ستأخذ الدول في الاعتبار المتغيرات الجغرافية في تعزيز أمنها، والأهم من ذلك هو "التوازن الدفاعي-الهجومي" المتصور بين التقنيات العسكرية، والذي يتم توفيره إما من خلال القدرات الداخلية للدولة أو خارجياً من خلال حليف لديه قوة دفاعية فائقة تميل إلى تقييد الحاجة إلى موازنة نشطة من نوع الواقعية الهجومي (Nishikawa, 2004).

ثانياً يُنظر إلى الدول على أنها لا توازن بين القدرات فحسب، بل أيضاً بين التهديدات والنوايا (Ijiri, 1990). فعلى الرغم من تأكيد الواقعية الدفاعية على إدراك التهديد باعتباره المحفز الرئيسي لموازنة السلوك، إلا أنه لم يكن دائماً دقيقاً في تعريفه في ظل أي ظروف أو بما يتماشى مع مؤشرات سلوك دولة أخرى يمكن أن يُنظر إليه على أنه على الرغم من ذلك، فقد بدأ التحليل الأحدث في تحديد هذه الشروط التفصيلية بشكل أكثر دقة لاستشعار التهديدات.

وبالتالي، ستقيم الدول النوايا الحميدة أو الخبيثة للدول، ويتم الحكم عليها من خلال قائمة من المعايير: المعرفة بإمكانية التنبؤ والتوافق مع القيادة السياسية للدول الأخرى وأيديولوجياتها؛ احترام الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية؛ التزامهم بالشركات الاقتصادية؛ ومشاركتها التعاونية الهادفة في المؤسسات المتعددة الأطراف (Japan Times, September 29, 2013).

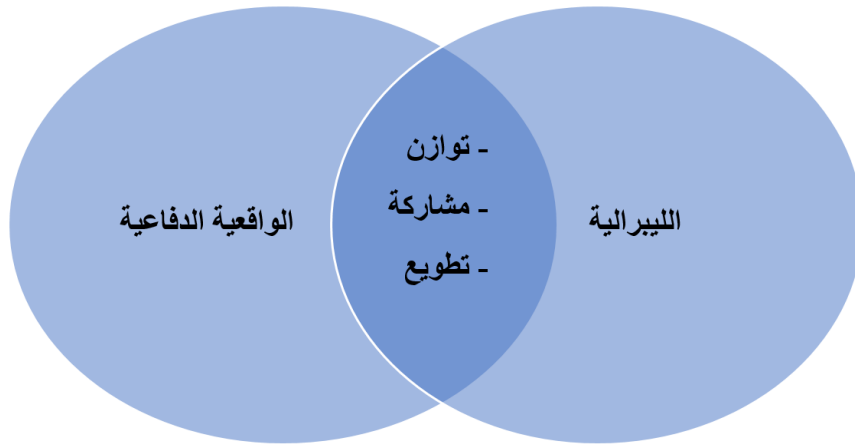
(5) الواقعية الكلاسيكية الجديدة: يمكن القول بأن هذه النظرية تعتبر هي الأكثر قدرة -بين النظريات الأخرى- على التفسير والتنبؤ لكونها توظف المتغيرات الداخلية والخارجية في تحليل سلوك الدول، ذلك من خلال النموذج الذي قدمه كل من: جيفري تاليفرو، وشويلر، والذي جمع فيه منظورات الواقعية الكلاسيكية بكون أن وحدة تحليلها هي الدولة الوطنية وحدها. بينما لدى الواقعيين الجدد تكون وحدة التحليل لديهم هي النظام الدولي وما يتسم به من بيئة فوضوية. وعليه، تتميز الواقعية الكلاسيكية الجديدة بتركيزها في التحليل على هيكل النظام الدولي نتيجة لتأثيره في الهيكل الداخلي للدولة، والذي يؤثر بدوره على سلوك الدولة الخارجي، كما أن ما يميزها أيضاً هو الربط بين السياسة المحلية والسياسة الدولية، والهيكل المحلية والهيكل الدولية الخارجي (القحطاني، 2011) كما هو موضح في الشكل التالي (رقم 2).



شكل رقم (2) نموذج جيفري، شويلر توسط عامل المتغيرات الداخلية للدولة بين عامل النظام الدولي وعامل السلوك الخارجي للدولة
الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات جيفري وشويلر

وبالتالي، فإن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تتفق في التحليل مع الواقعية الدفاعية حول النوايا بالقول إن الدول قد تمتنع عن الموازنة، أو "عدم التوازن" عن طريق الخطأ على الرغم من الاحتياجات الاستراتيجية بسبب الظروف السياسية المحلية. وتشمل هذه الظروف: إجماع النخبة أو الانقسام فيما يتعلق بطبيعة التهديدات المحتملة والاستجابة لها؛ درجات الترابط الاجتماعي الأوسع في الموافقة أو المعارضة على طبيعة التهديد والاستجابة؛ ودرجة شرعية حكومة الدولة التي تستلزم -وفقاً للواقعية الكلاسيكية الجديدة- درجة أعلى من الشرعية تؤدي إلى استعداد أعلى لتحقيق التوازن بقوة (Hughes, 2009). فوجود هذه الظروف -السابق الإشارة إليها- إنما يحد بالتالي من الميول إلى التوازن القوي أو الناعم ويفتح مساحة لاتباع سياسة التحوط. وبالتالي، وتماشياً مع افتراضات الواقعية الدفاعية، قد تسعى الدول إلى تحقيق توازن بسيط داخلياً وخارجياً، ولكن أيضاً استراتيجيات المشاركة، أو في حالة "التداخل الشامل" للدول الأصغر للتأثير على سلوك الدول الأخرى وتعديله لتفادي الحاجة إلى أصعب موازنة.

وعليه، تتقاطع عناصر الواقعية الدفاعية مع بعض افتراضات الليبرالية حول استراتيجيات الدولة للاستجابة لتحولات القوة المهيمنة (شكل رقم 3). فعلى الرغم من أن الليبرالية تبدأ بوضوح بافتراضات مختلفة للغاية حول انشغال الدولة بالمكاسب المطلقة بدلاً من المكاسب النسبية، إلا أنها تشترك في افتراضات مماثلة بأن سلوك الدول الأخرى يمكن أن يتأثر من خلال المشاركة، كما هو الحال مع إدراك الواقعية الدفاعية لإمكانات التحوط للتأثير على أهداف الدولة.



شكل (3): عناصر التقاطع بين الواقعية الدفاعية والليبرالية.

هذا النوع من التقاطع بين الواقعية الدفاعية والليبرالية في السيناريوهات المحتملة لانتقال السلطة في مفهوم "الإستراتيجية الليبرالية الكبرى" للولايات المتحدة كوسيلة لإثبات نواياها الحميدة، مثل الصين التي تعمل كقوى للوضع الراهن، وتتوافق مع النظام الليبرالي المهيمن الحالي (Konishi, 2014)، إيمان الليبرالية بفائدة المشاركة للرد على القوى الصاعدة يتوافق مع تأكيد الواقعية الدفاعية على أهمية قابلية فهم نوايا الدول الأخرى وقابليتها للتطويع، وبالتالي يركز على محاولات تشكيل النوايا الحميدة من خلال عدد من الأساليب الميكانيكية: تعزيز الترابط الاقتصادي لرفع تكاليف الصراع؛ الاهتمام بدمج الدول الأخرى في المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف؛ ودعم تطوير القيم التعددية والليبرالية في الأنظمة السياسية المحلية للدول الأخرى لتعزيز ظروف التعاون.

المحور الثاني: تحليل سياسة التحوط اليابانية

ستركز الدراسة في هذا الجزء على سياسة التحوط التي اتبعتها اليابان من خلال التعرف على: سياسة التحوط وفقاً لعدد من الدراسات والمنظورات التي تناولت المفهوم، وأهم ملامح السياسة اليابانية التي طبقت في إطارها عملية التحوط.

1- ماهية مفهوم التحوط

التحوط هو الأساس مصطلح مالي. وكما هو محدد في الموسوعة البريطانية، فهو وسيلة للحد من مخاطر الخسارة الناجمة عن تقلبات الأسعار (الموسوعة البريطانية، 2020). تم استعارة المفهوم من قبل دارسي العلاقات الدولية (IR) لوصف بعض الظواهر التي لا تتوافق مع توقعات النظريات الكلاسيكية. فقد أوضح "Waltz" أن "سياسة توازن القوى تسود عندما يتم استيفاء شرطين فقط: أن يكون النظام فوضوياً وأن تسكنه وحدات ترغب في البقاء" (Waltz, 1979, pp. 117–128). غير أن أبحاث "Kang" حول دول شرق آسيا لا تدعم نظرية Waltz، ويقول إنه لأسباب تاريخية وثقافية، تدعم هذه الدول في الواقع الصين الصاعدة (Kang, 2003). ولكن وجهة نظره هذه لا تزال محل شك، حيث يصّر أنصار دراسات التحوط على أن سلوك العديد من الدول في شرق آسيا في الاستجابة لصعود الصين لا يتسم بالتوازن ولا الانحياز، بل التحوط، فهم يتخذون موقفاً وسطاً في تجنب الاختيار بين الصين والولايات المتحدة.

هذا، وتركز دراسة Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies (Goh, 2005, p. 4) أحد أوائل الباحثين في مجال التحوط، على سلوك التحوط في دول جنوب شرق آسيا. وتقول إن سلوك التحوط في جنوب شرق آسيا يتكون من ثلاثة عناصر: أولاً، التوازن غير المباشر أو الناعم؛ ثانياً، المشاركة المعقدة؛ ثالثاً، سياسة التشابك. والواقع أن دول جنوب شرق آسيا تتحوط ضد ثلاث نتائج رئيسية غير مرغوب فيها: الهيمنة الصينية؛ الانسحاب الأمريكي من المنطقة؛ ونظام إقليمي غير مستقر.

ودراسة أخرى حظيت باهتمام كبير وهي دراسة "تشنغ تشوي كويك" حول سلوك التحوط في سنغافورة وماليزيا. ويرى "كويك" أن استراتيجية الدولة الصغيرة تجاه القوة الصاعدة لا يحركها نمو القدرات النسبية للقوة العظمى، بل يحركها تصور النخبة الحاكمة للقوة الصاعدة، أي ما إذا كانت فرصة أم تحدياً لهدفهم المتمثل في توطيد القوة وسلطتهم في الحكم في الداخل (Kuik, 2008, p. 161).

وعلى الرغم من أن "كويك" يستخدم نموذج التحوط الخاص به لمراعاة سلوك الدول الصغيرة في مواجهة قوة صاعدة، إلا أن الدراسة تعتقد أن هذا المفهوم نفسه يمكن استخدامه لتفسير سلوك قوة متوسطة مثل اليابان لتحديد دولة القوة المتوسطة، فإن النهج الأكثر تقليدية هو تجميع المعايير المادية وتصنيف القدرات الاقتصادية (Wood, 1987). ومع ذلك، فإن هذا النهج يتجاهل صفة مهمة جداً لأي دولة ذات قوة متوسطة، وهي سماها السلوكية.

تقدم مجلة "جوردان" (Jordaan, 2003) وصفاً أكثر اكتمالاً يرى أن القوة الوسطى هي جهة فاعلة مستقرة وثيرة وديمقراطية، وتستخدم سياسة خارجية تتمحور حول اتخاذ مبادرات متعددة الأطراف. علاوة على ذلك، تسعى القوة المتوسطة إلى العمل كعامل استقرار للنظام العالمي الحالي ولا تحاول تعريضه للخطر.

عند تحليل مفهوم "القوة المتوسطة" كما هو مطبق على اليابان، فإن التعريف الأكثر اعتماداً هو التعريف الذي اقترحه "يوشيهيدي سوي"، Soeya (2005)، والذي يرى أن الخصائص الرئيسية لليابان كقوة متوسطة هي: (1) التزامها بالتعددية؛ (2) الدرجة العالية من مشاركة المجتمع المدني في سياستها الخارجية؛ (3) الهوية الوطنية المرتبطة بشكل لا ينفصم بأنشطة حفظ السلام والأمن البشري والأمن الشامل. وهذا التعريف يتماشى إلى حد كبير مع فهمنا للقوة المتوسطة ويسهل فهمنا لدور اليابان الحالي في المجتمع الدولي.

وقد اتخذت استراتيجية التحوط اليابانية تجاه الصين أربعة مسارات متداخلة: التعاون الاقتصادي مع الصين، إشراك الصين في المنظمات الإقليمية والدولية، منع الهيمنة الصينية من خلال التحالف مع قوى خارج نطاق منطقة جنوب شرق آسيا، وأخيراً التوازن الداخلي والخارجي غير المباشر.

2- التعاون الناعم الياباني الصيني

فمن خلال الالتزام بنوع من البراجماتية الاقتصادية، حاولت اليابان تعظيم ترابطها الاقتصادي مع الصين من خلال التجارة والاستثمار، وذلك على الرغم من مخاوفها السياسية والأمنية. هذا، وقد فتحت اليابان قنوات للتواصل معها عبر عدد من الحوارات والمؤسسات الإقليمية، بما في ذلك الحوار الأمني بين طوكيو وبكين والآسيان. كما اتبعت اليابان سياسة واضحة لتشبيك الصين بالمجتمع الدولي، إذ إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية -على سبيل المثال- لا يمثل دفعة كبيرة للتجارة والاستثمار فحسب، بل يمثل أيضاً قبول قواعد ومعايير التجارة الدولية، مما يجعل بكين في نهاية المطاف قوة أكثر موثوقية.

كما تبنت اليابان في المرتبة الثالثة موقفاً واضحاً للحيلولة دون ظهور الصين كقوة مهيمنة إقليمياً وعالمياً، وذلك بإشراك دول أخرى في الهندسة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي، فقد تحالفت مع قوى لا تقع في شرق آسيا، بما في ذلك الولايات المتحدة والهند وأستراليا ونيوزيلندا، وهي دول تعتبرها اليابان بمثابة "القوس". كما سعت إلى إنشاء شراكة عبر المحيط الهادي من خلال (TPP)، وهي اتفاقية تجارة حرة كبرى إقليمية لا تتعلق فقط بتخفيض التعرفة الجمركية، ولكن أيضاً بإعادة صياغة قواعد التجارة الدولية.

3- التعاون الصلب الياباني الصيني

سعت اليابان إلى تحقيق استراتيجية التوازن غير المباشر إزاء الصين في مجال الأمن. فبالنظر إلى أوجه اللام يقين بشأن النوايا الحقيقية للصين، فقد قامت اليابان بالتحضير لأسوأ السيناريوهات وهو ذلك المتمثل في "الصين المهيمنة العدائية"، خاصة في ظل قانون الصين الخاص بالبحر الإقليمي، والتجارب النووية الصينية، وتدريباتها العسكرية في مضيق تايوان، وتوغلات غواصاتها في المياه الإقليمية اليابانية، وتقوية وتحديث قواتها العسكرية. واستجابةً لهذه التحركات الصينية، اتبعت اليابان استراتيجيتين مختلفتين على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي، اتبعت استراتيجية التوازن الداخلي غير المباشر، فبدأت في زيادة وتحديث قدراتها العسكرية من خلال الاستحواذ على نظام دفاع صاروخي جديد، ونظام دفاع ميدكورس SMD، وقدرة باتريوت المتقدمة، وتحديث نظامها الدفاعي، معلنة أن ذلك وسيلة لحماية البلاد ومواطنيها من التهديدات المحتملة للإرهاب ومن النظام الكوري الشمالي.

ومن ناحية أخرى، وعلى الصعيد الخارجي، اتبعت استراتيجية التوازن الخارجي، فاتجهت إلى تعزيز تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة، مثل الإعلان الأمني المشترك الذي وقّعه "ريوتارو هاشيموتو" و"بيل كلينتون"، والمبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي الجديدة (1997)، والتقرير الصادر عن لجنة أراكي (أكتوبر 2004)، فضلاً عن برنامج "محور آسيا".

وتماشياً مع استراتيجية "إعادة التوازن" التي طرحها الرئيس "باراك أوباما"، أصدر "آبي شينزو" خطة دفاعية جديدة في منتصف المدة تهدف إلى زيادة قابلية التشغيل البيني مع القوات الأمريكية، وشاركت طوكيو مع الولايات المتحدة في شراء V-22 طائرات، وكان أحد تدابير "آبي" الأخيرة هو إعادة تفسير الدستور المثير للجدل، معترفاً بحق اليابان في الدفاع الجماعي عن النفس. (The Ministry of Foreign Affairs of Japan, 2008).

كل هذه التغيرات والتطورات في استراتيجية اليابان الأمنية تجاه الصعود الصيني كان لها العديد من العوامل والأسباب التي دفعها نحو انتهاز مثل هذه الاستراتيجيات. ومن منطلق أهمية الوقوف على هذه العوامل والأسباب، تحاول الدراسة توضيحها في الجزء التالي.

المحور الثالث: عوامل التغير الجذري في السياسة الدفاعية اليابانية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

أشارت التحليلات البديلة في السنوات الأخيرة إلى دلائل على أن اليابان قادرة، وتشعر بالفعل، في مسار تغيير جذري في حياتها الإستراتيجية الدولية، على الرغم من أن هذا يحدث في خطوات تدريجية بحيث تكون غير محسوسة في بعض الأحيان للنماذج التي تميل إلى البحث عن تحولات أكثر دراماتيكية، فاليابان تشهد تحولاً جذرياً في السياسة الدفاعية، وهو ما ظهر جلياً في مصادقة حكومة طوكيو في ديسمبر 2022، على ثلاثة وثائق دفاعية مهمة،

شملت: استراتيجية الأمن القومي على مدار العقد القادم، استراتيجية الدفاع الوطني ووسائل تنفيذها، وأخيراً برنامج البناء الدفاعي الذي يحدد إجمالي نفقات الدفاع وحجم المشتريات. هذه الوثائق الثلاثة إنما تشكل تغيراً كبيراً في الاستراتيجية الدفاعية لليابان والتي تختلف كلياً عن استراتيجيتها الأولى المعلن عنها في 2013.

وفي إطار هذا التحول الجذري، يمكن القول بأن التغيرات المحلية والإقليمية التي تشهدها الساحة السياسية كان لها عظيم الأثر في إحداث هذا التغير. ومن بين هذه التغيرات:

1- من التغيرات المحلية، تأييد الرأي العام الياباني: جاء الإعداد للاستراتيجية الجديدة بالتزامن مع وجود دعم شعبي قوي لخطط زيادة ميزانية الدفاع واكتساب قدرات هجومية، وهو ما شكل خروجاً عن توجهات الرأي العام السابقة، والتي كانت تفضل تجنب تعزيز الإنفاق العسكري للبلاد. ووضح ذلك على سبيل المثال، عندما مرر رئيس الوزراء السابق "شينزو آبي"، عام 2015 مشروعاً هدف إلى توسيع أدوار ومهام قوات الدفاع الذاتية اليابانية، بما في ذلك السماح لها لأول مرة بمساعدة حليف وثيق يتعرض للهجوم. وعلى الرغم من وجود توجس شعبي من مشروع القانون الجديد على أساس أنه يتعارض مع الدستور ويضع البلاد على طريق الحرب، إلا أن هذه الهواجس قد تبددت الآن في ضوء تصاعد التهديدات العسكرية في جنوب شرق آسيا.

فمنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان هناك تغير مع أنظمة الحزب الديمقراطي الليبرالي "التصحيحية"، حيث ركزت القوى على إصلاح الدفاع الوطني، والاهتمام بوضع مبادئ لتحقيق دور أمني -إعادة تسليح سياسة الأمن- خاصة في ظل الاحتكاكات الأمنية المتصاعدة والمستعصية مع الصين، تلزم حتى أكثر البنائين والليبراليين تشدداً بتقييم ما إذا كان لا يزال من الممكن التوفيق بين وجهات نظرهم للوضع الراهن مع هذه التطورات الديناميكية والطويلة الأجل بشكل متزايد (Hughes, 2009).

2- التغيرات في البيئة الإقليمية والتي صاحبت تحركات كلٍّ من الصين وكوريا الشمالية والنظر إليهما باعتبارهما مصادر مهددة للأمن الياباني. فعلى الجانب الصيني، عملت بكين على تنفيذ برنامج تحديث عسكري بالتعاون مع جهاز الدفاع الأمني الروسي، والذي ساهم في تعزيز وجودها البحري في منطقة بحر الصين الشرقي القريب من اليابان، ووجود السفن العسكرية الصينية في المياه المحيطة بجزر "سينكاكو" المتنازع عليها مع اليابان. هذا، إلى جانب ما أسفر عنه زيارة "نانسي بيلوسي" رئيسة مجلس النواب الأمريكي إلى تايوان في أغسطس 2022 الأمر الذي ترتب عليه إطلاق بكين لصواريخ باليستية سقطت في المنطقة الاقتصادية اليابانية، كما أن الصواريخ التي أطلقتها كوريا الشمالية والتي سقطت في نفس المنطقة الاقتصادية لطوكيو كلها أثارت مخاوف اليابان الأمنية.

3- الحرب الروسية الأوكرانية: والذي كان له أكبر الأثر في تزايد المخاوف الأمنية لليابان في المنطقة خاصة مع انضمام هذه الأخيرة إلى الولايات المتحدة في العقوبات المفروضة على موسكو، ومع النشاطات العسكرية لموسكو والطلعات الجوية والمناورات البحرية مع بكين والتي تمت بالقرب من الحدود اليابانية.

4- التطور العسكري الدفاعي الصيني: فقد كان للتعاون العسكري الدفاعي الصيني الروسي أكبر الأثر في تزايد مخاوف طوكيو من الأوضاع الأمنية خاصة مع عدم مواكبتها للتطورات العسكرية التي وصلت لها كل من بكين وموسكو. يأتي هذا في إطار التطورات العسكرية الكبرى التي شهدتها كوريا الشمالية من تحديث نظم دفاع جوي.

5- افتقار القيادات اليابانية إلى المعرفة بنظرائهم الصينيين، حيث يدرك قادة اليابان أن انتقال القيادة في الصين والتنمية الاقتصادية السريعة، والتحديات المصاحبة لتوافق وشرعية الحزب الشيوعي الصيني للاستمرار في الحكم، قد أحدثت تحولات في أيديولوجية الصين المحلية والدولية. فإن التخلي الفعال للحزب الشيوعي الصيني عن المجتمع باعتباره أيديولوجية أساسية لصالح "التعليم الوطني" لتعزيز نشاطه الشرعي المحلي قد تجاوز حتمًا ممارسة تأثير سلبي على العلاقات اليابانية- الصينية (Advisory Panel, 2015). فالترويج لـ "التربية الوطنية" على أساس استعادة الكبرياء الوطني بعد الاعتداءات الخارجية السابقة هو بالضرورة محور مشترك مع الترويج للمشاعر المعادية لليابان التي تم قمعها سابقاً (Kazuko, 2006).

6- تحول الصين نحو القومية، والذي بدوره يولد حملة لاستعادة وحدة الأراضي، ليس فقط تايوان، ولكن أيضاً مطالبات الصين للأراضي المتنازع عليها مع اليابان ودول الآسيان في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي (Fravel, 2008). بل والأكثر إثارة للقلق وجود دافع محتمل نحو إزاحة النظام الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة وتولي مكانة مهيمنة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (Minshuto, 2010).

7- عدم رغبة الصين الجديدة في إظهار النوايا الحميدة من خلال الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية. فمن وجهة النظر اليابانية، أشارت الصين باستمرار في السنوات الأخيرة إلى أنها مستعدة لانتهاك مبادئ معاهدة السلام والصداقة الصينية اليابانية لعام 1978 المتعلقة بوضع قضايا التاريخ الاستعماري على الرفوف وعدم استخدام القوة في النزاعات الدولية، ولم تلزم بالاتفاقيات الثنائية الأخرى المتعلقة باحترام الملكية الفكرية اليابانية ومعايير سلامة الصادرات الغذائية. ومن ثم، أكد القادة اليابانيون باستمرار في أي تفاعلات ممكنة مع نظرائهم أنهم يريدون استمرار العلاقات على أساس الالتزام بـ "الوثائق الأساسية الأربع" الصادرة بين الجانبين في فترة ما بعد الحرب، وهي بيان عام 1972 المشترك، معاهدة السلام والصداقة

لعام 1978، إعلان عام 1998 المشترك، وبيان عام 2008 المشترك بشأن تعزيز التبادل والتعاون (Kazuko, 2006)

8- التردد الصيني الواضح للمساهمة في الحفاظ على "علاقة المنفعة المتبادلة القائمة على المصالح الاستراتيجية المشتركة" التي بدأها رئيس الوزراء "آبي" في بداية فترة ولايته الأولى في عام 2006 لاستعادة العلاقات الثنائية بعد رئاسة "كوبازومي" للوزراء، وتبع ذلك رؤساء الوزراء المتعاقبون من الحزب الديمقراطي الليبرالي والحزب الديمقراطي الياباني. من المنظور الياباني، فشلت الصين في الرد بالمثل على محاولات إعادة تنشيط العلاقات من خلال اجتماعات القمة الثنائية لتعزيز الثقة المتبادلة والتبادلات الشعبية والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع حول قضايا مثل التسلح النووي لكوريا الشمالية.

كل هذه الظروف التي شهدتها البيئة المحلية والإقليمية لليابان إنما ساهمت في التغير والتحول في الاستراتيجية الأمنية التي أعلنت عنها منذ العام 2013 وتحديثها باستراتيجية 2022. وعليه، وبلاستناد إلى تحليلات نظريات العلاقات الدولية فإنه حتى لو كانت البنائية والليبرالية بطيئتين في إدراك هذه التطورات وتفسيرها، فإن الديناميكيات الأمنية المتغيرة داخل اليابان وما حولها قد فتحت مساحة لتحليل الواقعية الجديدة للنظر حول تقديراتها لضبط النفس.

إن إعادة التحقيق في العقيدة الحالية بشأن موقف اليابان المقيد والتحوط تجاه الصين، وما يصاحب ذلك من نزعة لسلوك التوازن الياباني، أمر مهم من ناحيتين رئيسيتين: أولاً، تحديد ما إذا كان من المرجح أن تتحرك اليابان نحو التوازن، وتحت أي ظروف ومتى سيكون له آثار سياسية مهمة على الأمن الإقليمي، وتأثير ذلك على العلاقات الأمنية الصينية اليابانية. ثانياً، أثر ذلك على استراتيجية الأمن الأمريكية في المنطقة وتطور نظام الأمن الإقليمي العام. فإن إعادة توجيه اليابان لاستراتيجيتها تجاه الصين واستراتيجية الموازنة المحتملة اللاحقة إنما يثير أسئلة حول درجة توافقها مع استراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية الحالية تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وعليه، يمكن القول بأن التغير في الاستراتيجية الدولية اليابانية والتحول نحو موازنة السلوك هو نوع من تبني ما يمكن تسميته بـ "الواقعية المستاءة" Dis satisfied Realism (Hughes, 2012) حيث إنها تتغاضى الآن عن شكل أكثر صعوبة للتنبؤ بالسياسة الأمنية. هذا الموقف الأمني الياباني مدفوع في الغالب بالمخاوف بشأن صعود الصين، وسيشمل بالتأكيد إلى حد كبير التوافق الوثيق مع استراتيجيات التحوط والموازنة الأمريكية تجاه الصين. ومع ذلك، من المرجح أن تتميز "الواقعية المستاءة" لليابان في نفس الوقت بمخاوف يابانية متزايدة ليس فقط تجاه الصين ولكن أيضاً بقوة الضمانات الأمنية الأمريكية، وخاصة مخاوف الوقوع في مأزق التخلي الأمريكي عنها.

المحور الرابع: سمات التغير في الاستراتيجية اليابانية

إذا تم تقييم الإستراتيجية الخارجية لليابان خلال فترة ما بعد الحرب الباردة حتى العقد الأول من الألفية الجديدة، يمكن القول إنها تتوافق -كثيراً- مع موقف توازن أو تحوط مقيد استجابة للتحويل الناشئ في النظام الإقليمي المحيط. لقد كانت "عقيدة يوشيدا" (Samuels, 2007) اليابانية كإستراتيجية كبرى تعبيراً كلاسيكياً عن التحوط والنهج "البراجماتي"، والذي أصبح ممكناً بفضل مجموعة من الظروف التي تفضي إلى التوافق والتوازن المقيد مع الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة الصين الصاعدة.

أوضحت الدراسة في الجزء الثالث منها كيف أدى مزيج من العوامل المحلية والإقليمية والدولية إلى التحول التدريجي بعيداً عن "دبلوماسية الصداقة" في السبعينيات والثمانينيات إلى نموذج جديد يمكن فهمه بشكل أفضل في ضوء النماذج المختلفة حول موضوع "التحوط". وعلى هذا النحو، تجد اليابان نفسها اليوم في مرحلة جديدة مما يسمى "المشاركة التنافسية مع توازن صعب"، ظهر هذا بصورة جلية من خلال: عناصر البراجماتية الاقتصادية والمشاركة الملزمة والهيمنة، والإنكار والموازنة غير المباشرة. وفيما يلي هذه التغيرات بشيء من التفصيل:

1- الالتزام بنوع من البراجماتية الاقتصادية

فقد حاولت اليابان الالتزام بنوع من البراجماتية الاقتصادية أو نهج "التجارة أولاً"، ذلك من خلال تعظيم ترابطها الاقتصادي مع الصين من خلال التجارة والاستثمار، وعلى الرغم من مخاوفها السياسية والأمنية، ورغم أنها أنهت برامج اللين مع الصين في عام 2008، فمن الواضح أن طوكيو تفضل تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع بكين، ويتجلى هذا بشكل كبير في سياساتها التجارية والاستثمارية. ففي عام 2013، شكلت التجارة اليابانية مع الصين 20% من إجمالي واردات وصادرات اليابان، مما يؤكد أن الصين أكبر شريك تجاري لليابان. في عام 2022، بلغ حجم التجارة بين الجانبين 357 مليار دولار أمريكي، بانخفاض 3.7 في المائة عن العام 2021. وفي العام 2022، انخفضت هذه الصادرات إلى 184 مليار دولار أمريكي. لكن صادرات الصين إلى اليابان ارتفعت بنسبة 4% إلى ما يقرب من 173 مليار دولار (وزارة الخارجية اليابانية).

وشهدت اليابان زيادة ملحوظة في تجارة المعالجة مع الصين في أعقاب انضمام الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية، حيث أثبتت اليابان نفسها كمصدر رئيسي للأجزاء والمكونات للصين في سلسلة التوريد العالمية. وفقاً لدين وآخرين (M. Dean, 2009)، كان حوالي 74% من الواردات الصينية من اليابان عبارة عن سلع وسيطة. وجاءت بموجب نظام تجارة المعالجة، مما يعني أنه تم إعادة تصديرها بعد المعالجة.

علاوة على ذلك، أصبحت اليابان ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين. ومما لا شك فيه أن مؤسسات الاستثمار الأجنبية اليابانية

هي الأداة الرئيسية لاندماج الصين في سلسلة التوريد العالمية، لأنها تمثل الحصة الأكبر من الصادرات وأغلب تجارة المعالجة. وكما ذكر وان (Wan, 2006)، "إن اليابان تريد من الصين أن تفعل ذلك وتريد الصين أن ترى اليابان تتعافى اقتصادياً بسرعة؛ فالبدايل ستضر بمصالحهم الوطنية".

2- استراتيجية المشاركة الملزمة

حيث اتبعت اليابان استراتيجية المشاركة الملزمة من أجل إنشاء قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف للاتصال المؤسسي من أجل "إضفاء الطابع الاجتماعي" على الصين كقوة عظمى. (D. Ciorciari, 2009). ففي فترة ما بعد الحرب الباردة، أدى انخفاض العداء الأيديولوجي وتحرير النظام الاقتصادي، إلى جانب إنشاء منظمات دبلوماسية جديدة لاحقاً، إلى إتاحة الفرصة لتعزيز قنوات الاتصال من خلال الحوار الإقليمي "الدبلوماسي" بين الجانبين مثل: المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ARF)، الحوار الأمني من عام 1993 فصاعداً، والمشاورات اليابانية الصينية لمكافحة الإرهاب (2011)، والمشاورات رفيعة المستوى بشأن الشؤون البحرية (2012)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا + 3، والمنظمات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك قمة شرق آسيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ التعاون الاقتصادي (أبيك)، اجتماع آسيا وأوروبا (آسيم)، الآسيان + 6، الآسيان + 8، قمة شرق آسيا (EAS)، منتدى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وجولة المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان، الصين، وكوريا الجنوبية. وبالنسبة لليابان، فإنها ترى أن إدماج الصين بالمؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسية، فضلاً عن إنشاء قنوات اتصال، يشكل وسيلة لإشراك الصين في الأنظمة الدولية الغربية وتعزيز دورها باعتبارها "صاحب مصلحة مسؤول".

هذا، وقد تبنت اليابان موقفاً واضحاً ينكر الهيمنة، من خلال إشراك دول أخرى في الهيكل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. كما أنها أشركت قوى لا تتمركز بشكل قوي في شرق آسيا، بما في ذلك الولايات المتحدة والهند وأستراليا ونيوزيلندا، وهي البلدان التي تعتبرها اليابان تشكل "قوس الحرية" والازدهار.

وكان من أبرز الأمثلة على هذه الاستراتيجية في الفترة الأخيرة: تأسيس اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، هذه الاتفاقية التي استبعدت الصين كجزء من استراتيجية يابانية أمريكية لاحتواء القوة الاقتصادية والسياسية المتزايدة للصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكرد فعل على المحاولات الأمريكية اليابانية لتجنب أي هيمنة للصين في الإقليمية الآسيوية، اتبعت بكين نهجاً ذا مسارين: المسار الأول، المشاركة في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وبنك التنمية الآسيوي. أما بالنسبة للمسار الثاني، هو سعيها لتعزيز أهمية المؤسسات البديلة وتشمل هذه المؤسسات: الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (مقترح رابطة دول جنوب شرق آسيا + 6 لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك اليابان والهند وكوريا الجنوبية)، واتفاقية التجارة الحرة البديلة، اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومبادرة الحزام والطريق.

3- استراتيجية التوازن غير المباشر

تنتهج اليابان استراتيجية التوازن غير المباشر ضد الصين في مجال الأسلحة النووية والأمن، ونظراً للشكوك المحيطة بالنوايا الفعلية للصين، فقد استعدت اليابان السيناريوهات الأسوأ المتمثل في "الصين المهيمنة المعادية". فاليابان تتخوف من قانون الصين للبحر الإقليمي -الذي يشير إلى أنها قد تستخدم القوة لتأكيد مطالباتها بشأن سينكاكو-، والتجارب النووية الصينية، والتدريبات العسكرية الصينية في مضيق تايوان، والحوادث المختلفة التي تشمل السفن الصينية وخفر السواحل الياباني. ورداً على ذلك، كانت استراتيجية اليابان تتلخص في زيادة قدراتها العسكرية وتعزيز تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة، من دون تعريف الصين باعتبارها تهديداً مباشراً.

وفي هذا الإطار، اتبعت اليابان استراتيجيتين على المستويين الداخلي والخارجي:

(أ) بالنسبة لتوازنها الداخلي غير المباشر، فقد أوضحت اليابان في وثائقها الرسمية استحوادها على نظام دفاع صاروخي باليستي جديد، ونظام الدفاع البحري المتوسط (SMD)، ونظام باتريوت المتقدم Capability-3، وتحديث منظوماتها الدفاعية. كما أنشأت مجلساً جديداً للأمن القومي لتنسيق سياساتها الخارجية والأمنية، أضاف إلى تحديثها لاستراتيجية الأمن القومي وأصدرت المبادئ التوجيهية الجديدة لبرنامج الدفاع الوطني وبرنامج الدفاع المتوسط (موقع وزارة الدفاع اليابانية 2023).

(ب) أما بالنسبة لتوازنها الخارجي، فقد عززت اليابان تحالفها مع الولايات المتحدة بفضل إعلان الأمن المشترك الذي وقعته "هاشيموتو وكينتون"، والمبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون الدفاعي (1997)، وتقرير أرميتاج في أكتوبر 2000، وخطة كوزومي ذات النقاط السبع لدعم الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب (سبتمبر 2001)، والخطة الأساسية لقوات الدفاع الذاتي لتمكين إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى المحيط الهندي (نوفمبر 2001)، وقانون التدابير الخاصة للمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق (يوليو 2003)، والتقرير صادر عن لجنة أراكي (أكتوبر 2004). وكل هذه التدابير دليل على التوازن الخارجي الذي حققته اليابان في مواجهة صعود الصين.

من خلال ماسبق، يتضح أن، الاستراتيجية الدولية لليابان بعد الحرب الباردة، ومن التسعينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، تتوافق مع شكل من أشكال "التوازن المحدود"، أو "الردع الليبرالي"، أو "الواقعية المترددة"، كما كانت تتقدم نحو بعض الموازنة ضد الصين الصاعدة ولكن دون

الإفراط في الالتزام بهذه الاستراتيجية. لذا فإن التحليل الواقعي الدفاعي والبناء البنائي صحيح، من حيث إن توازن اليابان كان شديد التوتر ومندمجاً في استراتيجية تحوط أكثر هيمنة بكثير، بناءً على القراءة والتأثير على نوايا الصين. في هذه الفترة، ومن المفارقات إلى حد ما، على الرغم من الاختلافات الاجتماعية الظاهرية بينهما، كانت اليابان والصين قوتين في الوضع الراهن وواقعتين في تعاملاتهما الثنائية.

الخاتمة والاستنتاجات، يمكن القول إن الدراسة توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

- تفشل الواقعية في توفير تغطية كافية لمجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتاحة لأي دولة عندما تسعى إلى التعامل مع قوة صاعدة. وعلى هذا، فإن المبادئ الواقعية مفرطة في التبسيط في ادعائها بأن الدول، عندما تواجه قوة صاعدة، من المرجح أن تختار إما التوازن الداخلي والخارجي أو الانحياز. ولو كان هذا صحيحاً، فمن المؤكد أن اليابان كانت ستصبح قوة عظمى تمتلك قدرات نووية خاصة بها وقوات تقليدية ضخمة، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق. إن معظم الأدبيات الواقعية، إلى جانب الخلط بين مفهوم تطبيع السياسة الخارجية اليابانية ومفهوم النزعة العسكرية، تفشل في أن تأخذ في الاعتبار المؤثرات العديدة التي تعمل داخل المجتمع الياباني بما في ذلك: الابتعاد عن النزعة العسكرية، العقوبات التي تحول دون تعديل الدستور الياباني والحاجة إلى الحصول على أغلبية مؤهلة في البرلمان الوطني للقيام بذلك.
- تفترض الواقعية أن اليابان سوف تتبع استراتيجية تعاونية لحث الصين على نوايا حميدة، وفي الوقت نفسه تعمل على تعزيز المعاهدة الأمنية اليابانية الأميركية في مواجهة التهديد المستقبلي من جانب الصين. من منظور الواقعية الهجومية، فإن مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلى رؤية الصين لهذا التحالف الأقوى كوسيلة لاحتوائها، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم "المعضلة الأمنية".
- إن اليابان تنتهج استراتيجية تعاونية في مواجهة الصين تهدف إلى تعزيز نواياها الحميدة، ولكنها في الوقت نفسه تتحوط ضد الفشل المحتمل لمثل هذه المشاركة من خلال تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة وتعزيز قوتها العسكرية.
- يمكن تلخيص استراتيجية اليابان الكبرى ونهجها تجاه الصين داخلها في القول بالمأثور لرئيس الوزراء يوشيدا: "أحمر أو أبيض، تظل الصين جيراننا المجاورين. أعتقد أن الجغرافيا والقوانين الاقتصادية سوف تسود على المدى الطويل على أي خلافات أيديولوجية وحواجز تجارية مصنعة.
- يبقى سؤال مطروح يحتاج إلى معالجة في الدراسات المستقبلية حول العلاقات اليابانية الصينية، وهو السؤال حول ما هي العوامل التي ستحدد تحرك اليابان على المدى الطويل في التعامل مع الصين؟ فهذه الدراسة تفترض أن هذه المحددات ستكون عبارة عن مزيج من العوامل الوطنية (إعادة الهيكلة المحلية والتي يحركها القادة) والعوامل الدولية (الصدمات الخارجية). ومع ذلك، يبدو أن هناك ثلاثة عوامل من المرجح أن تحدد ما إذا كان الاتجاه الحالي لاتباع استراتيجية التحوط سوف يتراجع في المستقبل (أي اتباع استراتيجيات التوافق أو التوازن): مدى فورية التهديد الحقيقي، وجود خطوط صدع أيديولوجية، وجود تنافس شامل بين القوى العظمى بين القوة الصاعدة (الصين) والقوة المهيمنة (الولايات المتحدة) وبمجرد ظهور أحد هذه العوامل، لن يعد التحوط ممكناً.

المصادر والمراجع

- البيان الياباني الصادر في 29 سبتمبر 1972، على موقع وزارة الخارجية اليابانية
<https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/china/joint72.html>. (Accessed-21-11-2023)
- الوثائق الدفاعية لليابان 2022، على موقع وزارة الدفاع اليابانية
https://www.mod.go.jp/en/publ/w_paper/wp2022/DOJ2022_Digest_EN.pdf
- بيان 2008 بشأن تعزيز التبادل والتعاون بين اليابان والصين، على موقع وزارة الخارجية اليابانية
<https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/china/pv0805/press.html> (Accessed-21-11-2023)
- معاهدة السلام والصداقة اليابانية الصينية، أغسطس 1978، على موقع وزارة الخارجية الصينية،
https://www.fmprc.gov.cn/eng/ziliao_665539/3602_665543/3604_665547/200011/t20001117_697803.html (Accessed-21-11-2023)
- القحطاني، ع. (2011). النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض.

References

- Advisory Panel on the History of the 20th century and on Japan's Role and the World Order in the 21st century, Report of the
 Advisory Panel on the History of the 20th Century and on Japan's Role and the World Order in the 21st Century, 6 August,

- 2015, Available at; http://japan.kantei.go.jp/97_abe/actions/201508/6article3.html , pp. 23–24
- Buzan, B. (2010). China in international society: is “peaceful rise” possible?. *The Chinese Journal of International Politics*, 3(1), 1.
- Christopher, H. W. (2016). Japan’s ‘Resentful Realism’ and Balancing China’s Rise. *The Chinese Journal of International Politics*, 9(2).
- Ciorciari, J. D. (2009). The balance of great-power influence in contemporary Southeast Asia. *International Relations of the Asia-Pacific*, 9(1).
- David, C. K. (2003). Getting Asia Wrong: The Need for New Analytical Frameworks. *International Security*, Vol (27), No (4), pp. 57–85.
- Dean, J. M., Lovely, Mary E., & Jesse, M. (2009). Decomposing China-Japan-U.S. trade: Vertical specialization, ownership, and organizational form. *Journal of Asian Economics, Elsevier*, 20(6), 596-610.
- Desch, M. (1998). Culture Clash: Assessing the Importance of Ideas in Security Studies. *International Security*, 23(1).
- Edelstein, D. (2002). Managing uncertainty: Beliefs about intentions and the rise of great powers. *Security Studies*, 12(1), 1-40.
- Fravel, T. (2008). *Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China’s Territorial Disputes*. Princeton: Princeton University Press.
- Evelyn, G. (2005). Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies. *Policy Studies*, Washington, D.C. East-West Center, 16.
- Evelyn, G. (2011). How Japan Matters in the Evolving East Asian Security Order. *International Affairs*, 87(4).
- Green, M. J. (1999). Managing Chinese power: the view from Japan. *Engaging China: the management of an emerging power*, 152-175. Green, M. J. (2001). *Japan’s Reluctant Realism: Foreign policy challenges in an Era of Uncertain Power*. Palgrave Macmillan.
- Hornung, J. (2011). With a Left Like This, Who Needs the Right?’, Japan Chair Platform, Centre for Strategic and International Studies, 11 February, http://csis.org/files/publication/110211_Hornung.pdf.
- Hughes, C. W. (2004). *Japan’s Reemergence as a ‘Normal’ Military Power*. Oxford: Oxford University Press.
- Hughes, C. W. (2009). *Japan’s Re-militarization*. London: Routledge.
- Hughes, C. W. (2012). The Democratic Party of Japan’s New (But Failing) Grand Security Strategy: From “Reluctant Realism” to “Resentful Realism”?. *Journal of Japanese Studies*, 38(1).
- Ijiri, H. (1990). Sino-Japanese Controversy since the 1972 Diplomatic Normalization. *The China Quarterly*, 124.
- Kazuko, M. (2013). Reconsidering Forty Years after Sino-Japanese Diplomatic Normalization. *Journal of Contemporary East Asia Studies*, 2(1), 3-28. <https://doi.org/10.1080/24761028.2013.11869055>.
- Kuik, D. (2008). The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore’s Response to a Rising China. *Contemporary Southeast Asia*, 30(2), 159–185.
- Lind, J. (2004). Pacifism or Passing the Buck? Testing Theories of Japanese Security Policy. *International Security*, 29(1).
- Mearsheimer, J. (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton and Company.
- Midford, P. (2002). The Logic of Reassurance and Japan’s Grand Strategy. *Security Studies*, 11(3), 1-43.
- Nishikawa, Y. (2004). Japan’s Foreign Policy: Then, now and future. Tokyo: Gakubunsha.
- Sahashi, M. (2020). Japan’s strategy amid US–China confrontation. *China International Strategy Review*, 2, 232–245.
- Samuels, R. J. (2007). *Securing Japan: Tokyo’s Grand Strategy and the Future of East Asia*. Ithaca: Cornell University Press.
- Soeya, Y. (2005). *Japan’s middle power diplomacy, The Tokyo Foundation for Policy Research*. Tokyo: Chikuma Shobo. Available at, <https://www.tokyofoundation.org/research/detail.php?id=89>, (Accessed; 28-10-2023).
- Soeya, Y. (2012). *Japan’s middle power diplomacy, East Asia Forum*. Tokyo: Chikuma Shobo. Available at, <https://www.eastasiaforum.org/2012/11/22/japanese-middle-power-diplomacy/> (Accessed, 28-10-2023)
- Tanaka, H. (2006). Japan and China at a Crossroads. *East Asia Insights. Toward Community Building*, 1(2).
- Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics*. Massachusetts: Addison-Wesley Publishing Company.
- Waltz, K. N. (1993). The Emerging Structure of International Politics. *International Security*, 18(2), 44-79.

- Wan, M. (2006). *Sino-Japanese relations: interaction, logic, and transformation*. Stanford: Stanford University Press.
- Weston, S. (2014). *From Rhetoric to Reality: Foreign Policy Making under the Democratic Party of Japan*. Institute for Foreign Policy Analysis.
- Wood, B. (1987). Middle Powers in the International System: A Preliminary Assessment of Potential. *Director North-South Institute, Wider Working Paper, Ottawa, Canada*, 11.
- Yuzhu, W. (2021). Hedging Strategy: Concept, Behavior, and Implications for China-ASEAN Relations. *East Asian Affairs*, 1(2).